والحضارية. وينبغي ان تشترك فيه كل النخبة المفكرة الفقهية والفكرية، بل يجب بشكل كامل وربما بشكل أولى ان تعبر النخبة إلى الجماهير، فيبدأ تثقيفها بثقافة التقريب. لأن الإسلام ان كان يسمح بالاختلاف الفكري غير المخرب والطبيعي فانه لا يسمح مطلقا بأدنى خلاف في الموقف العملي من القضايا المصيرية الداخلية والخارجية، ولذلك يعتبر الراد على الحاكم الشرعي (وهو الجهة التي يفترض بها ان تكون الموحدة للموقف العملي للأمة) راداً على ا بعد ان اقترنت طاعته بطاعة ا ورسوله. المبادئ والقيم التي ينبغي ان يلتزم بها التقريبيون وبناء على تلك الأسس وتبعاً لما أعلنه العلماء والدعاة التقريبيون، فإننا ندعو للقيم التالية معتبرين إياها خطوطا عامة للسياسات التي ينبغي ان يراعيها الخط التقريبي ليحقق أهدافه المرجوة: الأول: التعاون في ما اتفقنا عليه والمتفق عليه في مختلف المجالات كثير جدا. فللمذاهب الإسلامية مساحات مشتركة كثيرة سواء كانت في الأُصول العقائدية أو في المجالات التشريعية (والتي يصل بها بعض العلماء إلى أكثر من 90% من المساحة العامة) أو في المجالات الأخلاقية حيث التوافق يكاد يكون كاملاً، وكذلك في مجال المفاهيم والثقافة الإسلامية وحتى في المسيرة التاريخية والحضارية طبعا في مفاصلها الرئيسية رغم الاختلاف في تقييم المواقف المعينة. أما المواقف العملية فهم يتفقون جميعا على لزوم توحيدها عبر التكاتف والتكافل الاجتماعي وعبر وحدة القرار الاجتماعي الذي تتكفله جهة ولاة الأُمور الشرعيين. ولاريب ان التعاون في المشتركات الفكرية يعني التعاضد في تركيزها في الأذهان، وتجنب كل ما يؤدي إلى نقضها، وبالتالي تعميقها في مجمل المسيرة. أما التعاون في المجالات المرتبطة بالسلوك الفردي والاجتماعي والحضاري فواضح وتنضوي تحته المجالات